وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٥٤ لسنة ٢٠٠٩ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

لمحافظة البحيرة للعام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ باعتماد اللائحة المالية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠٠٩/٥/٢٥ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٩/٩/٣٠ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠٠٨ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢٩١٥٠١٣,٣٣ ج (فقط مليونان وتسعمائة وخمسة عشر ألفًا وثلاثة عشر جنيهًا وثلاثة وثلاثون قرشًا لا غير) ، وبلغت جملة المصروفات مبلغ ١٧٤٧٥٨٣,٥٣ ج (فقط مليون وسبعمائة وسبعة وأربعون ألفًا وخمسمائة وثلاثة وثمانون جنيهًا وثلاثة وخمسون قرشًا لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١١٦٧٤٢٩,٨٠ ج (فقط واحد مليون ومائة وسبعة وستون ألفًا وأربعمائة وتسعة وعشرون جنيهًا وثمانون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٨/١٢/٣١ مبلغ ١١٠١١٨٦٠,٠٥ ج (فقط أحد عشر مليونًا وأحد عشر ألفًا وثمانمائة وستون جنيهًا وخمسة قروش لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٩/٩/٣٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى